

إسرائيليات - 1

شلمو سويرسكي

ثمن الاحتلال:

كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي*

[.....]

تعيش إسرائيل، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول [سبتمبر] من العام 2000، ركوداً اقتصادياً متواصلاً، بدأ بالاتساع - ببطء ووتيرة متقطعة - في العام 2004 فقط. وحمل هذا الركود معه تحولات في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، من المؤكد أنها ستؤثر سلباً على المجتمع الإسرائيلي لسنين عديدة قادمة. لذا، فقد بدا من الواضح أن إسرائيل تدفع ثمناً باهظاً لاحتلالها المتواصل للمناطق الفلسطينية، ثمناً تدفعه معظم المنازل. ويضع الثمن الذي تدفعه إسرائيل الآن 37 عاماً من الاحتلال في منظور جديد ومغاير.

الفلسطينيون، كما هو معروف، يدفعون ثمناً أكثر من ذلك بكثير، لكن هذه الحقيقة لا تقلص الثمن الذي يدفعه الإسرائيليون، ولا تجعله أقل أهمية.

الثمن الذي يدفعه الإسرائيليون حالياً هو ثمن الغطرسة، الغطرسة التي تنتشر في صفوف القيادات الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي على أثر الانتصار العسكري في العام 1967. وظفرت إسرائيل، نتيجة هذا الانتصار، بسيطرة محكمة على كامل مساحة فلسطين الانتدابية، بالإضافة إلى السيطرة على غالبية الشعب الفلسطيني. وبحصولها على هذه المكانة، لم تجد إسرائيل في نفسها الحكمة، ولا سعة القلب، في تلك الساعة المصيرية لاستغلال الظروف الجديدة كي تطبق الحل السياسي الذي تبنته القيادة الصهيونية نفسها قبل عشرين عاماً من ذلك الوقت - تقسيم البلاد بين الشعبين. شرعت إسرائيل في فصل الضفة الغربية عن الأردن وقطاع غزة عن مصر، لكنها، بدل المحافظة عليها وديعة إلى حين التوصل إلى حل عادل مع الفلسطينيين، وإلى اتفاق يركز إلى الاعتراف بحقوق المجتمعين، اختارت إسرائيل فرض سيطرتها الطويلة الأمد، والاستيلاء على أجزاء عظيمة من الأراضي الفلسطينية.

في السنين العشرين الأولى، كان ثمن الاحتلال متدنياً نسبياً، من وجهة النظر الإسرائيلية. لكن منذ اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، بدأت إسرائيل تدفع ثمن الغطرسة. في الحقيقة، لا يستطيع الفلسطينيون إلحاق الهزيمة بجيش الدفاع الإسرائيلي، وهُزموا في ساحة الحرب مرة تلو الأخرى، لكن رغبة الفلسطينيين المتكررة في العودة إلى ساحة القتال، مرة بعد مرة، كي يعبروا عن طموحهم إلى تأسيس حياة قومية مستقلة، أصبحت تشكل منذ العام 1987 تهديداً مزمناً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في إسرائيل. هذا هو ثمن الغطرسة.

يفحص هذا الكتاب الأثمان السياسية والعسكرية والسياسية التي يقتضيها احتلال الأراضي الفلسطينية من إسرائيل. يتألف الكتاب من جزأين: يعالج الجزء الأول الفترة الواقعة بين العامين 1967 و1987، حيث كان ثمن

الغطسة متدنياً نسبياً، وجرت موازنته بالأرباح الاقتصادية المختلفة. ويعالج القسم الثاني مرحلة الانتفاضة الفلسطينية، في هذه المرحلة، وبخاصة في الأعوام 2003-2000، أصبح ثمن الغطسة باهظاً جداً.

الجزء الأول: 1987-1967

المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 ليست غنية بأي نوع من الموارد التي قد تغري الدول والأمم باحتلال المناطق الأخرى. لم يكن الاقتصاد مصدر جاذبية هذه المناطق بالنسبة للقيادة وللعديد من الفئات في إسرائيل، لكن السياسة والدوافع الأيديولوجية هي التي أدت دوراً حاسماً في هذا الأمر – إمكانية تأسيس "إسرائيل الكبرى" التي تضم بين حدودها معظم مناطق المملكة اليهودية التوراتية من خلال تهميش السكان المحليين.

حتى العام 1987، كان الميزان الاقتصادي للاحتلال إيجابياً من وجهة النظر الإسرائيلية، وكحاكم جديد، صرفت إسرائيل القليل على الصيانة الاقتصادية والعسكرية، ورافق ذلك جني أرباح اقتصادية ومالية.

[.....]

الاستثمار الإسرائيلي الوحيد في المناطق – المستوطنات الإسرائيلية

شكل بناء نحو 150 مستوطنة إسرائيلية الاستثمار الوحيد الكبير في المناطق الفلسطينية، ويصل عدد السكان في هذه المستوطنات حالياً إلى أكثر من 200,000 مستوطن. في البداية، بنيت هذه المستوطنات في مواقع استراتيجية مثل غور الأردن، وتم نشرها لاحقاً في جميع المناطق الفلسطينية، وكان الهدف الفعلي من إقامتها بسط السيطرة الإسرائيلية على تلك المناطق.

لا تملك المستوطنات أية قيمة اقتصادية فعلية. ومن بين جميع الأهداف العملية، شكلت هذه المستوطنات فنادق للنوم. لذا، وعندما يجري حساب الاستثمار فيها، نأخذ في الحسبان التكاليف الإضافية لبناء مستوطنة في المناطق الفلسطينية مقارنة بتوطين سكانها في مناطق داخل الحدود الإسرائيلية لما قبل العام 1967. وترجع التكاليف الإضافية، من ناحية، إلى ضرورة تحصين المستوطنات وحمايتها نتيجة وقوعها على مقربة من المدن والقرى الفلسطينية التي لا ترحب بها، ومن ناحية أخرى، ترجع هذه التكاليف إلى الإغراءات المادية الكبيرة التي تعرضها الحكومة بهدف زيادة عدد سكان المستوطنات.

وحسب التقديرات التي أجرتها صحيفة "هآرتس"، وصل التمويل الحكومي للفائض للمستوطنات بين العامين 1967 و2003 إلى 45 مليار شيكل إسرائيلي (نحو 10 مليارات دولار أميركي). وتشير حسابات مركز "أدفا" إلى أن المنح الحكومية للمستوطنات بين العامين 1990 و1999 للفرد الواحد [هكذا في المصدر] فاقت ما مُنِحَتْ السلطات المحلية داخل الخط الأخضر ("الخط الأخضر" هو خط الهدنة من العام 1949 وحدود إسرائيل الشرقية المعترف بها دولياً) بنحو 500 مليون دولار أميركي. وتمتعت المستوطنات الإسرائيلية كذلك بتمويل حكومي سخي لبناء المنشآت الجماهيرية، وشق الشوارع الالتفافية للقوى الفلسطينية والمناطق الصناعية، وتمويل سخي لصيانة وتفعيل المدارس والعيادات الطبية، وتسهيلات ضريبية كثيرة.

وستجري مضاعفة هذه التكاليف في الفترة القريبة، وفقاً لخطة رئيس الحكومة أريئيل شارون في شأن فك الارتباط مع قطاع غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية. وستمنح كل عائلة من المستوطنين سبعة ملايين دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر وزارة الدفاع الإسرائيلية مبلغ 500 مليون دولار في إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي الذي يتمركز حالياً في المناطق المذكورة. وتشمل خطة خارطة الطريق التي رسمها الرئيس بوش إخلاء مستوطنات عديدة أخرى؛ وعليه، ستبلغ تكاليف إعادة التوطين بضعة مليارات من الدولارات الأميركية، وبذلك تتحول المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة إلى المغامرة الاقتصادية العسكرية الأكثر تكلفة في التاريخ الإسرائيلي.

الجزء الثاني:

مرحلة الانتفاضات الفلسطينية

بدأت الانتفاضة التي اندلعت في العام 1987 بتحديدها سعر الغطرسية. وشهدت المناطق الفلسطينية مقاومة مستمرة لجزء كبير من الجمهور الفلسطيني المحلي وهجمات مكثفة لمجموعات مسلحة من وراء الحدود، واستلزم هذا الأمر تدخل أعداد كبيرة من القوات الإسرائيلية المسلحة. في إسرائيل، أوقع الصراع الكثير من الضحايا، وتسبب في ركود النمو الاقتصادي وفي تفاقم الاستقطاب السياسي. في نهاية الأمر، أدت الانتفاضة الأولى إلى عقد مؤتمر مدريد، وبعدها إلى التوقيع على اتفاقيات أوسلو التي أنشئت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية. لكن الأمور لم تنته عند هذا الحد السعيد. فالمجزرة التي قام بها باروخ غولدشتاين بالمصلين الفلسطينيين في الخليل، تبعها سلسلة متواصلة من التفجيرات الانتحارية داخل إسرائيل بقيادة المجموعات العسكرية الفلسطينية الإسلامية. في الوقت ذاته، تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة. اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول [سبتمبر] عام 2000، وبينما كانت الانتفاضة الأولى شعبية بطابعها، كانت الثانية انتفاضة مسلحة، حيث شهد عدد الضحايا من الطرفين تزايداً كبيراً. وتفاقم الركود الاقتصادي، وأصبح ثمن الغطرسية أكبر فأكبر، الأمر الذي وضع فترة الاحتلال قاطبة تحت منظار جديد ومغاير. يمكن معاينة ثمن الغطرسية في أربعة مجالات رئيسية: الاستقرار السياسي؛ الأثمان العسكرية؛ الخسائر الاقتصادية؛ التكاليف الاجتماعية.

الاستقرار السياسي

أصبح الموقف تجاه المناطق الفلسطينية يشكل خط الفصل الرئيسي في السياسة الإسرائيلية وهمش المواضيع التقليدية التي تمايز بين اليسار واليمين في سائر الدول. وشلت قضية فلسطين السياسة الإسرائيلية، ولم يستطع أي من المعسكرين تنفيذ حله المفضل، الأمر الذي خلق حالة من الجمود، أو أدى إلى تشكيل "حكومات وحدة وطنية" كتلك التي طبقت خطة الاستقرار الاقتصادية - النيو - ليبرالية في العام 1985، أو تلك التي يجري التفاوض بشأنها حالياً من أجل تنفيذ خطة الانفصال عن غزة.

ينعكس عدم الاستقرار السياسي بوضوح في حقيقة تبديل خمسة رؤساء للحكومة في التسعينيات، بينما شهدت العقود التي سبقتها تبدل رئيسين في كل عقد (وثلاثة في الثمانينيات)، وتنعكس كذلك في حقيقة عدم تمكن رؤساء الحكومة منذ العام 1998 من الحصول على مصادقة الكنيست على الميزانية بسبب المعارضة داخل الائتلاف الحكومي للخطوات التي اتخذت في الموضوع الفلسطيني. وأفضى الأمر إلى انتخابات جديدة. وأخيراً، انعكست كذلك في اغتيال رئيس الحكومة يتسحاق رابين، بمسدس متطرف من المعسكر اليميني الذي عارض اتفاقيات أوسلو.

الأثمان العسكرية

مع اندلاع الانتفاضة، تضاعفت تكاليف الاحتلال العسكري بشكل ملحوظ. ومنذ ذلك الحين، وضع الجيش الإسرائيلي فرقتين دائمتين، تضمنان سبعة ألوية، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وخدمت كل وحدة مقاتلة مرة واحدة على الأقل في المناطق الفلسطينية.

تبقى مصروفات الميزانية غير معروفة بسبب عدم الإفصاح عن ميزانية الدفاع الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك تتضمن مشاريع الموازنة السنوية أرقاماً حول زيادات خاصة على الميزانية العسكرية بسبب "الأحداث في المناطق". وبين العامين 1987 و2005، اقتربت هذه الزيادات من مبلغ 29 مليار شيكل (نحو 6.5 مليارات دولار أميركي). لا تأخذ هذه الأرقام بالحسبان التكاليف الاعتيادية التي توظف من أجل السيطرة على المناطق المحتلة (مثل صيانة الفرقتين اللتين جرى التطرق إليهما سابقاً).

وإضافة إلى التكاليف التي تقع على وزارة الدفاع، نضيف التكاليف التي تتحملها وزارة الأمن الداخلي التي أطلق عليها سابقاً وزارة الشرطة. ومنذ أن بدأت المنظمات الفلسطينية باستهداف المدنيين داخل الحدود الإسرائيلية، شرعت الشرطة العادية وشرطة حرس الحدود تعمل تحت سلطة وزارة الأمن الداخلي كمركبات عضوية للآلة الإسرائيلية الدفاعية في مواجهة المتمردين الفلسطينيين. وتضاعفت ميزانية هذه الوزارة بين العامين 1994 و2005.

وتشمل التكاليف الدفاعية مركباً متميزاً، ألا وهو بناء الجدار الأمني بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية الذي يهدف إلى منع المتسللين الفلسطينيين والانتحاريين من دخول إسرائيل. ويبلغ طول الخط الأخضر الذي يفصل بين المنطقتين 350 كيلومتراً. ولو بُني الجدار على طول الخط الأخضر لبلغت كلفته نحو 3.5 مليارات شيكل (نحو 800 مليون دولار)؛ بيد أن الحكومة الإسرائيلية قررت ضم المستوطنات الإسرائيلية داخل الجدار من خلال الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وبذلك أطالت الجدار إلى نحو 600 كيلومتر، وضاعفت تكلفاته. وعلى ضوء قرار المحكمة الدولية في لاهاي وتحفظات المحكمة العليا في إسرائيل، قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بتغيير مسار الجدار مرة أخرى، مما تطلب مبالغ جديدة للتخطيط والبناء. وحتى الآن (في السنوات المالية 2003-2005)، خصصت الحكومة مبلغ 3.5 مليارات شيكل لبناء الجدار.

القتلى والجرحى والتعويضات: الثمن الأكثر فداحة نتيجة الاحتلال والانتفاضة الفلسطينية يتمثل في أرواح البشر والجرحى. ومنذ أيلول [سبتمبر] عام 1987 [هكذا في النص]، حتى تشرين الثاني [نوفمبر] عام 2004، كادت إسرائيل 1355 قتيلاً و6709 جريحاً من المدنيين ورجال الجيش. وفاقت الأرقام الفلسطينية ذلك بكثير، وبلغ عدد القتلى في صفوفهم 4661، وعدد الجرحى 28,217.

تدفع مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية التعويضات للمدنيين الذين قُتلوا أو جُرحوا جراء العمليات العدائية. ووصل مبلغ هذه التعويضات في العام 2003 إلى 350 مليون شيكل (نحو 80 مليون دولار). وتدفع وزارة الدفاع التعويضات للجنود القتلى والمصابين، وتغوي هذه المبالغ ما يُدفع للمدنيين. الأرقام الدقيقة غير متوافرة، وذلك بسبب السرية التي تكتنف ميزانية وزارة الدفاع. وعلى الرغم من ذلك، ليس مجافياً للعقل الافتراض أن مجموع المبالغ المدفوعة قد بلغ نحو مليار شيكل (230 مليون دولار) على الأقل.

وتضاف إلى هذه المبالغ التعويضات التي تُدفع على الممتلكات التي تتضرر نتيجة الهجمات الفلسطينية (الباصات والمطاعم والمنشآت العامة التي يفجرها الانتحاريون، والصواريخ التي تُطلق من قطاع غزة).

الخسائر الاقتصادية

من وجهة النظر الإسرائيلية، كان التوازن الاقتصادي للاحتلال إيجابياً حتى العام 1987. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى، أخذ هذا التوازن يتغير. وهناك صعوبة في حصر خسائر الانتفاضة الأولى التي استمرت حتى العام 1993؛ فمنذ مطلع التسعينيات، بدأت موجات المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق وإثيوبيا بالوصول إلى إسرائيل مؤثرة بذلك على جميع النواحي الاقتصادية. وتشير الأرقام إلى تراجع نمو الناتج القومي الإجمالي السنوي: من 6.1% في العام 1987، إلى 3.6% في العام 1988، إلى 1.4% في العام 1989؛ بينما تراجع الناتج القومي للفرد: من 4.6% في العام 1987، إلى 1.9% في العام 1988، إلى 0.3% في العام 1989. وارتفعت نسبة البطالة من: 6.1% في العام 1987، إلى 8.9% في العام 1989.

وشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً من جرّاء العمليات الانتحارية الفلسطينية، حتى بعد الانتفاضة الأولى وفي السنوات التي تلت التوقيع على اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994.

وكان للانتفاضة الثانية التي اندلعت في خريف العام 2000 نتائج هدامة أكثر على الاقتصاد:

□ تراجع نمو الناتج القومي الإجمالي: من 8% في العام 2000 (فقاعة التكنولوجيا العالية إلى نمو سلبي بلغ -0.9% في العام 2001، إلى -0.7% في العام 2002.

□ هبط نمو الناتج القومي للفرد الواحد: من 5.2% في العام 2000، إلى نمو سلبي -3.2% في العام 2001، و-2.7% في العام 2002، و-0.5% في العام 2003.

□ تتراوح التقديرات، بشأن خسارة الناتج القومي الإجمالي بين العامين 2000 و2004، بين 7-9 مليارات دولار (صندوق النقد الدولي) و12 مليار دولار (Business Data Israel).

□ هبطت الاستثمارات الدولية: من 5.3 مليارات دولار في العام 2000، إلى 1.7 مليار دولار في العام 2002، ثم عادت لترتفع مرة أخرى.

□ تراجع عدد السياح الذين دخلوا إسرائيل: من 2.7 مليون سائح في العام 2000، إلى 0.9 مليار في العام 2002.

□ ارتفعت البطالة: من 8.9% في العام 2000، إلى 10.7% في العام 2003.

كان للركود الاقتصادي تأثير عكسي على التمويل الحكومي:

□ تراجع جمع الضرائب: من 157 مليار شيكل في العام 2000 (31.2% من الناتج القومي الإجمالي)، إلى 142 مليار شيكل في العام 2003 (28.6% من الناتج القومي الإجمالي).

□ ارتفع العجز: من 2.4% من الناتج القومي الإجمالي في العام 1999 (وهبط بشكل استثنائي إلى 0.7% في العام 2000)، إلى 5.7% في العام 2003.

□ كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، ارتفع الدين الحكومي الإسرائيلي: من 88% في العام 2000، إلى 104% في العام 2003.

بغية معالجة الأزمة المالية، تبنت الحكومة استراتيجيتين:

□ الأولى سلسلة متتالية من 8 تقليصات في الميزانية، بلغت قيمتها الإجمالية 60 مليار شيكل. هذه التقليصات في الميزانية أثرت على جميع مرافق الخدمات الحكومية.

□ الثانية أن إسرائيل طلبت من الحكومة الأميركية تغطية العجز دون الحاجة إلى زيادة العبء على سوق النقد المحلية، ودون اللجوء إلى رفع الضرائب.

في الحقيقة، أتاح ذلك للحكومة التصرف بشكل عكسي؛ ففي خضم كل هذه التقليصات، قررت الحكومة تطبيق خطة خفض الضرائب، التي أُعدت منذ البداية للحيلولة دون تنفير النخب الإسرائيلية وخصوصاً أعضاء طبقة رجال الأعمال وعلماء التكنولوجيا العالية. هذه المجموعة التي شكلت قبل الانتفاضة الأولى العمود الفقري لفيلق الضباط في جيش الدفاع الإسرائيلي ولوحداته المختارة. وواجه هؤلاء، خلال الانتفاضة الأولى، معضلات أخلاقية جديّة وبدأوا بالبحث عن بديل للخدمة في الأراضي المحتلة بشكل خاص وللمهن العسكرية بشكل عام. هذه المجموعة كانت من بين أكثر المؤيدين لاتفاقيات أوسلو. وطبق خفض الضريبي في نفس الوقت الذي فرضت فيه الضريبة على أرباح رؤوس الأموال. على الرغم من ذلك، كان خفض الضريبي شديداً للغاية في الوقت الذي كانت الضريبة المفروضة على أرباح رؤوس الأموال متدنية للغاية. وبينما وصلت خسارة خزانة الدولة، نتيجة خفض الضرائب، إلى 12.9 مليار شيكل، لم تتعد مدخولاتها من ضريبة أرباح رؤوس الأموال الـ 0.7 مليار شيكل.

التكاليف الاجتماعية

كان للتقليصات الحكومية التي فرضت خلال الانتفاضة الثانية نتائج وخيمة على المجتمع الإسرائيلي، وانعكس الأمر بطرق عديدة. من الممكن مقارنة هذه النتائج المتراكمة بالتغيرات البنوية التي طرأت على دول أوروبا الشرقية نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، أو التغيرات البنوية التي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية على الدول التي تعرضت لأزمات اقتصادية حادة.

ومن قبيل المفارقة أن جميع أو معظم هذه التقليصات لم تكن ضرورية بشكل مطلق. فإسرائيل تمتلك من الموارد المالية ما كان يمكن أن يكفي تدفقه لتغطية تكاليف الانتفاضة. إضافة إلى ذلك، كان بمقدور إسرائيل الحصول على ضمانات لقروض تكفي لتغطية مقادير العجز في الميزانية. وبدل ذلك، عكست التقليصات أجندة نيو-ليبرالية حصلت على دعم وتأييد الكثير من النخب الإسرائيلية التي تتموقع داخل الحزبين السياسيين الكبارين وبعض الأحزاب الصغيرة التي تمثل الطبقات الوسطى. بهذا المفهوم، يمكن النظر إلى الانتفاضة على أنها شكلت فرصة لتطبيق خطة طال انتظارها، لتقليل من حجم المصاريف الحكومية، ولتقليص الميزانية، وخفض الضرائب، ولخصخصة الشركات الحكومية، وخفض كلفة العمال، ولتحرير رؤوس الأموال من أجل الاستثمار والتوسع، ورافق كل هذا فكرة مفادها أن ثمار النمو الاقتصادي تتساقط على فئات الشعب كافة.

وكان للتقليصات في الميزانية تأثير في المجالات التالية:

تراجع في الخدمات الاجتماعية: تلقت بعض أهم الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ضربة قاضية نتيجة التقليصات في الميزانية.

□ فقد جهاز الصحة العام الكثير من مصادر التمويل، إذ بدأ العلاج الطبي يعتمد أكثر فأكثر على المدفوعات الشخصية، مما خلق خطأ فاصلاً بين من يملكون ومن لا يملكون، وتأكلاً في دعم جهاز الصحة الجماهيرية بعامة، وبخاصة في صفوف الفقراء.

□ جرى تقليص حاد في تمويل ساعات التدريس في التعليم الابتدائي والثانوي، وكان لذلك تأثير وخيم على بلدات وأحياء الطبقة العاملة اليهودية والعربية.

□ عانى التعليم العالي من ثلاثة تقليصات في الميزانية، مما أدى إلى تقليل حجم الميزانيات المعدة للبحث والتجهيزات (كالمختبرات وسواها).

□ قلّصت الميزانيات المعدة للأبحاث والتطوير بشكل حاد، مما أثر على البرامج الحكومية المخصصة لدعم صناعات التكنولوجيا العالية الناشئة.

□ قلّصت معونات الإسكان بشكل حاد، مما زاد من صعوبة امتلاك البيوت.

□ قلّص الدعم الحكومي للميزانيات البلدية، مما أضر - بشكل خاص - بالبلديات التي لا تتمتع بقاعدة ضريبية متينة (كالبلدات العربية ومدن التطوير اليهودية).

إضعاف شبكة الضمان الاجتماعي: تمتلك إسرائيل شبكة ضمان اجتماعية جيدة، تعتبر أوسع من تلك المتوافرة في الولايات المتحدة، وتشابه تلك التي في دول أوروبا الغربية. وتتضمن برامج هذه الشبكة مخصصات التقاعد والعجز العام وتأمين الدخل، ومخصصات الأولاد، وإجازات الولادة المدفوعة، وإصابات العمل وحوادث الطرق والبطالة. نقطة الضعف الأساسية تجسدت في مستوى المخصصات المتدني مقارنة بتلك التي تقدمها شبكات الضمان في دول أوروبا الغربية.

أدت التقليصات في الميزانية إلى إضعاف برامج شبكة الضمان بطريقتين:

□ قلّصت جميع المخصصات بمبالغ متفاوتة. فعلى سبيل المثال، قلّص ضمان الدخل بمعدل 30٪، مما أدى إلى تعرض الإسرائيليين الذين تشكل شبكة الضمان جزءاً أساسياً من دخلهم لشدن كبير في الدخل.

□ جمّدت جميع المخصصات المربوطة بمعدل الدخل حتى العام 2006؛ وابتداءً من ذلك العام، سيجري ربط جميع المخصصات بمؤشر غلاء المعيشة بدل معدل الدخل. تاريخياً، ارتفع معدل الدخل أكثر من مؤشر غلاء المعيشة؛ لذا فبطبيعة الحال ستعاني المخصصات من عملية تآكل. وحسب مؤسسة التأمين الوطني، ستهبط مخصصات الشيخوخة الأساسية: من 16٪ من معدل الدخل، إلى 11٪ من معدل الدخل في العام 2020.

تحول جذري في برنامج صناديق التقاعد: كانت الهستدروت (نقابة العمال في إسرائيل) تدير حصة الأسد من صناديق التقاعد التي كانت تمولّ بواسطة سندات حكومية معدة لهذا الغرض بفائدة معقولة. وكانت الحكومة تبحث عن السبل التي تمكنها من التراجع عن التزامها بالمحافظة على مستويات ثابتة لرواتب التقاعد، وتحويل صناديق التقاعد إلى سوق الأسهم. وادعت الحكومة أن رواتب التقاعد الهستدروتية تعاني، لسنوات طويلة، من العجز الإحصائي، لكن الكثير من الاختصاصيين دحضوا هذا الموقف جملة وتفصيلاً. في العام 2003، وتحت غطاء ضرورة اتخاذ إجراءات طارئة بسبب الانتفاضة، نفذت الحكومة هذه الخطوة، فقامت بتأميم بعض صناديق التقاعد الهستدروتية، وقامت بعدها ببيعها لشركات تأمين تجارية، ومن ثم قامت بمضاعفة تكلفات إدارتها بهدف رفع جاذبيتها بالنسبة للمشتريين، وفي نهاية المطاف تم تخفيض نسبة الفائدة على السندات التي تقتنيها صناديق التقاعد. قصارى القول إن العمال المتقاعدين يتلقون الآن راتباً مخفضاً، ولا يعلم المتقاعدون المستقبليون أي نوع من رواتب التقاعد سيكون بانتظارهم.

العواقب الاجتماعية: كان تزايد الفقر النتيجة الأكثر بروزاً للركود الاقتصادي الذي سببته الانتفاضة والسياسة التمويلية التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية. وشهدت نسبة الإسرائيليين الذين يقعون تحت خط الفقر - ويعرّف على أنه 50% من متوسط الأجر - ارتفاعاً من 17.6% في العام 2000 إلى 19.2%. وشهد الفقر كذلك تعمقاً شديداً: ففي العام 2000، حصل الفقراء في إسرائيل على دخل بلغ معدله 25.6% تحت خط الفقر؛ في العام 2003 وصل هذا الرقم إلى 30.3%. وكانت أكثر النتائج وضوحاً بداية انتشار مطابخ الفقراء وثقافة الهبات، التي لم تكن معروفة في إسرائيل خارج المجتمعات اليهودية المتدينة.

□. [.....]

(*) المصدر: <http://www.adva.org>

والمادة موجز عن الكتاب الذي صدر سنة 2005، في 189 صفحة بالعبرية، عن مركز "أدفا" - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل. وقد أخذنا مقتطفات من هذا الموجز، وصححنا بعض المعلومات بناء على النص الإنكليزي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx